وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني، ورفضه لكل المحاولات التي تستهدف التلاعب بهذه الحقوق وبوحدة التمثيل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ ــ وصف المجلس، مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان للسلام، بأنه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك لأنه يتجاهل حق هذا الشعب في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير التي بدونها لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط، ولقضيته المركزية القضية الفلسطينية.

٥ ــ الأجماع على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعزيزها، هي الدرع القوي للنضال، التي تم بها صنع ملحمة الصمود في لبنان، والتي تحقق الحقوق الوطنية والثابتة للشعب العربي الفلسطيني. كما أكد جميع الأعضاء على أن كل محاولات القوى المعادية، لضرب الوحدة الوطنية في إطار المنظمة، لن يكتب لها النجاح.

٦ ــ وفي نهاية الاجتماع، تقرر تشكيل لجنة تحضيرية، مكونة من عشرين عضواً، من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والأمناء العامين لجميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، من أجل وضع استراتيجية سياسية وعسكرية وتنظيمية، لمواجهة المرحلة المقبلة، وتحديد مكان وزمان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٢/١١/٢٧).

ومن المقرر أن تبحث هذه اللجنة الأوضاع العسكرية، والاجتماعية داخل الوطن المحتل وخارجه، وتدرس أوضاع الفلسطينيين في لبنان (أوضاع المخيمات، والوضع العسكري لقوات الثورة في البقاع والشمال) (الحوادث، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢). هذا بالاضافة، إلى بحث موضوع العلاقات الفلسطينية ــ العربية المقبلة. وأكد خليل الوزير، أن هذه اللجنة، التي عقدت اجتماعها التمهيدي في ١٩٨٢/١١/٢٦ «سوف تواصل اجتماعاتها حتى يتحقق الاجماع الكامل حول المواضيع السياسية المطروحة» (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٢/١١/٢٧). كما أعلن الوزير، أن المجلس المركزي، قرر تجميع قوات المقاومة الموجودة في سوريا في معسكر «أبو الوليد» الواقع بالقرب من دمشق (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وقد لاحظ المراقبون أن بيان المجلس قد خلا من ثلاثة مواضيع؛ الأول، وهو عدم ذكر مشروع السلام العربي الذي وضعته قمة فاس في أيلول (سبتمبر) الماضي، والذي تحدثت بنوده الثمانية، عن ضرورة انسحاب اسرائيل، وازالة مستعمراتها في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، مع ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وممارسة حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. هذا بالاضافة، إلى إخضاع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر؛ أما البند السابع، والذي اعترضت عليه بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، فقد نص على أن يضع مجلس الأمن الدولي الضمانات اللازمة لفرض السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وأخيراً، أن يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ هذه المبادىء.

أما الموضوع الثاني، الذي لم يشر إليه في البيان، فهو العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، وعدم التنويه إلى الخلافات الواقعة بينهما. ولم يتضمن البيان، ثالثاً، أي إشارة إلى العلاقة مع دول جبهة الصمود والتصدي التي تعرضت لانتقادات كثيرة من قبل المنظمة، بسبب موقفها السلبي أثناء حصار بيروت الغربية (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وتعقيباً على موقف المجلس من المشروع الأميركي، أدلى ياسر عرفات في عمان، بتصريحات فسر فيها قرار المجلس؛ فاتهم المشروع الأميركي بأنه يشكل «وسيلة امتصاص للنقمة العربية على الاجتياح الاسرائيلي للبنان، بموافقة أميركية». كما إتهمه بمحاولة كسب الوقت لترسيخ التوسع الاسرائيلي، وبأن الادارة الأميركية «تريد أن يعيش العالم في أوهام لفترة من الزمن، يستفيق بعدها، فيجد أن الأمور زادت